2025

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

زموري ليندة*ولد عامر نعيمة*

الاقتصاد الرقمي ودوره في تمكين الجماعات المحلية: نحو تنمية مستدامة"

تمهيد

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية واجتماعية، مما يجعله أداة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يتيح الاقتصاد الرقمي فرصًا كبيرة لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز ريادة الأعمال، وتطوير القطاعات الإنتاجية عبر استخدام التقنيات.La blockchain

ومع ذلك، فإن قدرة الجماعات المحلية على الاستفادة من هذا التحول الرقمي تختلف بشكل كبير، مما يخلق فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الدول المتقدمة والنامية. هناك عدة تحديات تعيق تحقيق الاستفادة القصوى من الاقتصاد الرقمي

انطلاقًا من هذه التحديات، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي

كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في تمكين الجماعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة، وما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في نجاح هذا التحول الرقمي؟

و عليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية المحلية؟
2. كيف يمكن تنمية المهارات الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات المحلية لتعزيز مشاركتهم في الاقتصاد الرقمي؟
3. ما دور الحكومات والسياسات العامة في دعم وتسهيل التحول الرقمي للجماعات المحلية؟
4. ما هي أبرز تحديات الأمن السيبراني التي تواجه الجماعات المحلية في ظل التحول الرقمي، وكيف يمكن معالجتها؟

و سنعالج هذا لموضوع وفق الخطة التالية

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المحورالثاني: دور الاقتصاد الرقمي في تمكين الجماعات المحلية

المحور الثالث: التحديات والحلول

الخاتمة والتوصيات

تمهيد

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، بات الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية للنمو والتنافسية على المستويين الوطني والمحلي. ولم يعد ينظر إليه فقط كمجال اقتصادي مستقل، بل كقوة دافعة تُعيد تشكيل أساليب الإنتاج، وأنماط التشغيل، وطرق تقديم الخدمات، بما يتيح فرصًا غير مسبوقة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تمكين الجماعات المحلية—خاصة في المناطق الطرفية أو المهمشة—من الاستفادة من أدوات الاقتصاد الرقمي لتجاوز التحديات التنموية التقليدية، وتحقيق استقلالية اقتصادية أكبر، وتطوير نماذج محلية مبتكرة في تقديم الخدمات، وإشراك المواطنين في صنع القرار.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا التحول الرقمي على المستوى المحلي لا يتم تلقائيًا، بل يرتبط بجملة من **العوامل الحاسمة**، منها توفر البنية التحتية الرقمية، والمهارات التقنية، والسياسات العامة الداعمة، فضلاً عن مستوى الانفتاح على التغيير داخل المجتمعات المحلية نفسها. لذلك، يقتضي هذا الطرح دراسة متأنية للكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل الاقتصاد الرقمي كأداة استراتيجية لتمكين الجماعات المحلية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية للتنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يشير مفهوم **الاقتصاد الرقمي** إلى ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يعتمد على **التكنولوجيا الرقمية** كعنصر أساسي في عمليات الإنتاج، التوزيع، التبادل، والاستهلاك. وقد تطور هذا المفهوم مع الثورة الرقمية وانتشار الإنترنت، ليشمل اليوم طيفًا واسعًا من الأنشطة التي تعتمد على البيانات، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، المنصات الرقمية، والتجارة الإلكترونية. وتُعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)بأنه "الاقتصاد القائم على استخدام الموارد الرقمية، والمعرفة الرقمية، والبنى التحتية الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية[1]."

[1]- علي خالد ، " *التحول الرقمي كمدخل لتحديث الإدارة المحلية في الجزائر*." **مجلة دراسات الإدارة العامة والتنمية**، جامعة الجزائر .2020.ص64

ولا يقتصر الاقتصاد الرقمي على الشركات التقنية الكبرى أو الأسواق الافتراضية، بل أصبح يشمل جميع القطاعات تقريبًا، من الزراعة إلى الصناعة، والتعليم إلى الصحة، والإدارة العمومية إلى ريادة الأعمال. كما يمتد تأثيره إلى **أنماط التشغيل** و**هيكلة الأسواق**، حيث أدى إلى ظهور وظائف جديدة، وأنماط عمل مرنة، وطرق مبتكرة في تقديم الخدمات[1].

ويمثل الاقتصاد الرقمي أيضًا فرصة حقيقية لتعزيز **الشمول المالي**، وتحقيق **التنمية المستدامة**، لا سيما في المجتمعات المحلية التي تواجه تحديات في البنية التحتية أو الوصول إلى الأسواق التقليدية. غير أن تفعيل هذا الدور يتطلب توافر شروط متعددة، من أبرزها :**البنية التحتية الرقمية الملائمة، الكفاءات البشرية القادرة على مواكبة التحول، والإطار القانوني والتنظيمي المناسب**[2].

خصائص الاقتصاد الرقمي ومقارنته بالاقتصاد التقليدي

يمتاز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميّزه عن الاقتصاد التقليدي، وتمنحه مرونة وسرعة وانتشارًا أوسع. من أبرز هذه الخصائص[3]:

1. **الاعتماد على البيانات كمورد أساسي** :تُعد البيانات "النفط الجديد" للاقتصاد الرقمي، حيث تعتمد الشركات والمؤسسات على تحليل البيانات لاتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة.
2. **اللا مادية :(Intangibility)** الكثير من المنتجات والخدمات الرقمية غير ملموسة (مثل البرمجيات، المحتوى الرقمي، الخدمات عبر الإنترنت)، بخلاف الاقتصاد التقليدي الذي يرتكز على السلع المادية.
3. **السرعة والتفاعلية** :المعاملات والخدمات تتم في الزمن الحقيقي(Real-time) ، مما يعزز الكفاءة ويقلل من الوقت والتكاليف.
4. **الانتشار الجغرافي** :الاقتصاد الرقمي يتيح الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة، مما يفتح فرصًا للمؤسسات المحلية الصغيرة لتنافس في نطاق أوسع.
5. **نماذج عمل جديدة** :مثل الاقتصاد التشاركيUber) ، (Airbnb، والعمل عن بُعد، والمنصات الوسيطة التي تربط بين مقدمي الخدمات والمستخدمين دون الحاجة إلى بنى تحتية تقليدية.

---

[1]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، **دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة**. جامعة الدول العربية.2021 ،ص 98

[2]- علي، خالد **مرجع سابق**.ص80.

[3]- **نفس المرجع**، ص 112.

خصائص الاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي هو النظام الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، والعمل اليدوي، والتبادل المادي.

أبرز خصائصه[1]:

1. **الاعتماد على الموارد المادية:**
   - الأراضي، المعادن، الزراعة، الصناعات الثقيلة.
2. **التفاعل البشري المباشر:**
   - معظم العمليات تتم بشكل مادي وحضوري.
3. **سرعة أبطأ في المعاملات:**
   - يتطلب وقتًا أطول لإجراء وتنفيذ المعاملات.
4. **نطاق محلي أو وطني في الغالب:**
   - الأسواق محدودة بالجغرافيا.
5. **هيمنة الصناعات التقليدية:**
   - مثل الزراعة، الصناعة، النقل الكلاسيكي.
6. **محدودية المرونة:**
   - صعوبة التكيف مع التغيرات المفاجئة في السوق.

[1]- **الهيئة الوطنية للحوكمة في مصر** .*مبادئ الحوكمة الرقمية وتعزيز الشفافية في الإدارة المحلية.2021.ص78.*

المحورالثاني: دور الاقتصاد الرقمي في تمكين الجماعات المحلية

تنمية المهارات الرقمية لتعزيز مشاركة الجماعات المحلية في الاقتصاد الرقمي

تُعد تنمية المهارات الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات المحلية من الركائز الأساسية لتمكينهم من الانخراط الفعّال في الاقتصاد الرقمي. ويتطلب ذلك اعتماد مقاربات شمولية تدمج بين التعليم، والتكوين المهني، والدعم المؤسساتي. فعلى مستوى الأفراد، ينبغي دمج المهارات الرقمية الأساسية والمهارات الناشئة (مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، التجارة الإلكترونية) في المناهج التعليمية والتكوين المستمر، مع التركيز على الفئات الهشة كالنساء، والشباب غير العاملين، وسكان المناطق الريفية. أما على صعيد المؤسسات المحلية، فإن تنمية القدرات التقنية للموظفين والإدارات تُعد ضرورة لتقديم خدمات إلكترونية فعّالة ومواكبة التطورات الرقمية. ويمكن تحقيق ذلك عبر شراكات بين القطاع العام والخاص، وإنشاء مراكز رقمية محلية للتدريب والاستشارات، وتشجيع المبادرات المجتمعية مثل الحاضنات الرقمية. كما أن نشر الوعي حول أهمية التحول الرقمي وتعزيز ثقافة الابتكار يمثلان عنصرين مكملين لتمكين المجتمعات المحلية من اغتنام فرص الاقتصاد الرقمي.

دور الحكومات والسياسات العامة في دعم التحول الرقمي للجماعات المحلية

تلعب الحكومات دورًا محوريًا في دفع مسار التحول الرقمي على المستوى المحلي من خلال صياغة سياسات عامة شاملة تُراعي خصوصيات الجماعات المحلية واحتياجاتها التنموية. وتبدأ هذه الأدوار بوضع **استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي** تتضمن مكونات موجهة خصيصًا للجماعات المحلية، مع توفير التمويل الكافي والموارد التقنية اللازمة، تقوم الحكومات بوضع رؤى واستراتيجيات شاملة توضح هذه السياسات الأهداف، الأولويات، الموارد، والإطار الزمني. (مثلاً: "الجزائر الرقمية 2020" ، أطلقت وزارة الداخلية منصة" بلديتي "لتوفير خدمات إدارية رقمية للمواطنين مثل استخراج الوثائق الرسمية وتتبع الطلبات[1] .كما يُعتبر مشروع رقمنة الأراضي الزراعية في ورقلة مثالًا على إدماج التكنولوجيا في تحسين الإنتاج المحلي أما على الصعيد الدولي، تُعد إستونيا نموذجًا رائدًا، حيث تقدم الدولة 99% من خدماتها

[1]- **مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية"** .الاقتصاد الرقمي والتحول المؤسسي في الجماعات المحلية". العدد 15.المجلد 5. 2020. ص48

الإدارية إلكترونيًا، مما سهّل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء الحكومي .وفي الهند، مكنت مبادرة Digital India القرى النائية من الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية من خلال محطات رقمية مجتمعية تديرها نساء. اما "المغرب أطلق استراتيجية "المغرب الرقمي 2025"، والتي تضمنت تطوير الخدمات الإدارية الإلكترونية على المستوى المحلي، وإنشاء بوابات إلكترونية للمجالس البلدية)[1].

كما تسهم الحكومات في تطوير **البنى التحتية الرقمية** كالإنترنت عالي السرعة، ومراكز البيانات المحلية) التي تمثل أساسًا لأي نشاط رقمي. توفير الدعم المالي للجماعات المحلية لاقتناء المعدات، وإطلاق المنصات الرقمية. ممكن أن يأتي التمويل من الدولة، أو من الشراكات الدولية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي...). على سبيل المقال تونس حصلت على دعم من الاتحاد الأوروبي لتحديث الإدارات المحلية عبر برنامج (Programme d'Appui aux Collectivités Territoriales) "PACT" الذي ساعد في إطلاق خدمات إلكترونية بلدية.

وتقوم السياسات العامة بتوفير الأطر القانونية والتنظيمية وتعديل القوانين لتشجيع الإدارة الإلكترونية، التي تضمن حماية البيانات، وتعزز الشفافية، وتضمن الثقة في التعاملات الرقمية، مثلا **المغرب** أقر قانون "الخدمات الإدارية الرقمية" الذي يمنح الشرعية القانونية للتعاملات الإلكترونية. إلى جانب ذلك، تلعب الدولة دورًا تمكينيًا من خلال **إطلاق برامج تدريبية وطنية** موجهة لفائدة موظفي الجماعات المحلية في مجالات التحول الرقمي، مثل: الأمن السيبراني، إدارة قواعد البيانات، التفاعل مع المواطنين عبر الوسائط الرقمية. ، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في الأقاليم والبلديات. فا**لجزائر** من خلال المدرسة العليا للإدارة ومدارس التكوين، بدأت في إدماج برامج رقمية لفائدة الإطارات المحلية. [2]

ومن خلال تعزيز **اللامركزية الرقمية**، يمكن للجماعات المحلية أن تطور حلولاً رقمية ملائمة لواقعها، ما يُسهم في تحسين فعالية الخدمات العامة، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وتحقيق تنمية أكثر توازنًا

[1]- علي، خالد .*التحول الرقمي كمدخل لتحديث الإدارة المحلية في الجزائر* .مجلة دراسات الإدارة العامة والتنمية، جامعة الجزائر.2020.ص

[2]- **مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية"** .(2020) .الاقتصاد الرقمي والتحول المؤسسي في الجماعات المحلية". العدد 15.

وشمولية. نجد **فرنسا** عبر منصة "Service–Public.fr" التي تُمكّن البلديات من توفير خدمات إلكترونية موحدة للمواطنين[1].

المحور الثالث: التحديات والحلول

التحديات الرئيسية التي تواجه الجماعات المحلية في التحول الرقمي

1. **ضعف البنية التحتية الرقمية**
   - *الوصف* :غياب الإنترنت عالي السرعة، أو محدودية الوصول إلى التقنيات الحديثة.
   - *الحل* :استثمارات موجهة لتوسيع التغطية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية، بدعم من الدولة أو من خلال شراكات مع القطاع الخاص.
2. **نقص الكفاءات والمهارات الرقمية**
   - *الوصف* :ضعف التكوين الرقمي لدى الموظفين المحليين والمواطنين.
   - *الحل* :تنفيذ برامج تدريبية مستمرة، ومراكز محلية للتكوين في المهارات الرقمية، وتشجيع التعليم الإلكتروني.
3. **غياب استراتيجية رقمية محلية واضحة**
   - *الوصف* :الافتقار إلى تخطيط استراتيجي يراعي خصوصية كل جماعة محلية.
   - *الحل* :إدماج الجماعات المحلية في الاستراتيجيات الوطنية، مع تخصيص خطط رقمية محلية قابلة للتنفيذ.
4. **ضعف التمويل والموارد المالية**
   - *الوصف* :قلة الميزانيات المخصصة للتحول الرقمي.
   - *الحل* :تفعيل برامج تمويل من الدولة، والبحث عن شراكات وطنية ودولية، واستخدام التمويل التشاركي.
5. **مقاومة التغيير وثقافة رقمية ضعيفة**
   - *الوصف* :تخوف المواطنين أو الموظفين من الرقمنة.
   - *الحل* :حملات تحسيسية وتشاركية، إظهار فوائد الرقمنة، وإشراك المجتمع المحلي في مراحل التحول.

---

[1] - OECD (2020). *Digital Government Index: 2020 Results*. OECD Publishing, Paris. https://www.oecd.org/gov/digital-government-index.htm

6. **التحديات القانونية والتنظيمية**
   - *الوصف* :غموض الأطر القانونية، أو تأخرها عن مواكبة التطورات الرقمية.
   - *الحل* :تحديث التشريعات المحلية لمواكبة التحول الرقمي، خاصة في مجالات حماية البيانات والمعاملات الإلكترونية.

7. **تحديات الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي للجماعات المحلية وسبل معالجتها**

مع توسّع استخدام الأدوات الرقمية من قبل الجماعات المحلية، برزت **تحديات أمنية متزايدة** تهدد استمرارية الخدمات، وسرية البيانات، وثقة المواطنين. وتتمثل أبرز هذه التحديات في **ضعف البنية التحتية السيبرانية** على المستوى المحلي، و**نقص الكفاءات المتخصصة في أمن المعلومات**، إضافة إلى **ارتفاع خطر الهجمات الإلكترونية** التي تستهدف المؤسسات الضعيفة تقنيًا، سواء من خلال البرمجيات الخبيثة، أو الاحتيال الرقمي، أو الاختراقات الموجهة[1].

كما أن بعض الجماعات المحلية قد تلجأ إلى حلول رقمية جاهزة وغير محمية بالشكل الكافي، مما يجعلها عرضة لفقدان البيانات أو تسريبها، خاصة في غياب سياسات واضحة لإدارة الهوية الرقمية والمصادقة الآمنة.

ولمعالجة هذه التحديات، ينبغي اعتماد **مقاربة متعددة المستويات** تشمل:

1. **بناء القدرات المؤسسية** في مجال الأمن السيبراني عبر التكوين والتدريب المستمر للموظفين.
2. **إعداد استراتيجيات محلية للأمن الرقمي** تتماشى مع السياسات الوطنية.
3. **استخدام حلول تكنولوجية آمنة** ومحدثة باستمرار، مع الالتزام بمعايير الحماية والخصوصية.
4. **رفع وعي المواطنين** بمخاطر الأمن السيبراني من خلال حملات تثقيفية وتفاعلية.
5. **إنشاء شراكات مع مؤسسات وطنية أو خاصة** متخصصة في الأمن الرقمي، لضمان المرافقة التقنية وتدقيق الأنظمة بشكل دوري[2].

---

[1] - UNDESA (2022). *United Nations E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government*. United Nations Department of Economic and Social Affairs. https://publicadministration.un.org/egovkb

[2] - World Bank. (2021). *Digital Economy for Africa Initiative (DE4A)*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/programs/all-africa-digital-transformation

إن بناء ثقة المواطنين في الخدمات الرقمية لا يمكن تحقيقه دون تأمين بيئة رقمية موثوقة، وهو ما يجعل الأمن السيبراني حجر الزاوية في نجاح التحول الرقمي المحلي.

خاتمة

يُعد التحول الرقمي على مستوى الجماعات المحلية فرصة إستراتيجية لإعادة بناء علاقة المواطن بالإدارة وتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. فهذه الجماعات، بحكم قربها من المواطنين وتماسها المباشر مع حاجاتهم اليومية، تمتلك إمكانات هائلة لتوظيف الرقمنة في تحسين تقديم الخدمات، وتطوير آليات المشاركة المجتمعية، وتحقيق مبدأ العدالة المجالية. غير أن هذا التحول لا يمكن أن يتحقق تلقائيًا، بل يتطلب وعيًا عميقًا بالتحديات البنيوية التي تعترض طريقه، وعلى رأسها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، ونقص الكفاءات التقنية داخل الإدارات المحلية، فضلاً عن غياب أطر قانونية وتنظيمية مرنة تُواكب التحول الرقمي وتؤطّره.

ولعلّ الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية تُبرز بوضوح تفاوت جاهزية الجماعات المحلية لدخول العصر الرقمي، وهو ما يستدعي تدخلًا متعدد الأبعاد: يتقاطع فيه دور الدولة المركزية عبر السياسات العمومية الداعمة، مع التمويل المحلي والدولي، والتكوين المستمر للموارد البشرية، وتعزيز الأمن السيبراني لضمان الثقة الرقمية. ولا يقلّ أهمية عن ذلك إشراك المجتمع المحلي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ، من خلال آليات تشاركية رقمية تعزز من الشفافية والمساءلة.

تُظهر التجارب الدولية، مثل تجربة إستونيا، وكندا، وعدد من المدن الذكية في أوروبا وآسيا، أن الإرادة السياسية على المستوى المحلي، والقدرة على تعبئة الموارد، والانفتاح على الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، تمثل مرتكزات حاسمة لنجاح التحول الرقمي المحلي. ومن هذا المنظور، لم يعد تمكين الجماعات المحلية من أدوات وتقنيات الاقتصاد الرقمي ترفًا إداريًا، بل هو ضرورة تنموية ملحة تفرضها تحديات العصر، خصوصًا في ظل تسارع الأزمات البيئية والصحية والاجتماعية، التي تتطلب إدارة ذكية ومرنة قادرة على التكيف والاستجابة الفورية.

وبالتالي، فإن بناء قدرات رقمية محلية قوية يُعدّ رهانًا استراتيجيًا يجب أن يُدرج ضمن أولويات سياسات التنمية المستدامة، باعتباره مدخلًا لتعزيز العدالة المجالية، وتحسين جودة الحياة، وإعادة الثقة في العمل العمومي المحلي.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. **الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا** .*التحول الرقمي في المنطقة العربية: آفاق وتحديات* .بيروت: الإسكوا.2020
2. **المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي** .*دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة* . جامعة الدول العربية.2021
3. **مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**." الاقتصاد الرقمي والتحول المؤسسي في الجماعات المحلية". العدد 2020.15
4. **الهيئة الوطنية للحوكمة في مصر** .*مبادئ الحوكمة الرقمية وتعزيز الشفافية في الإدارة المحلية*.2021
5. علي، خالد .*التحول الرقمي كمدخل لتحديث الإدارة المحلية في الجزائر* .مجلة دراسات الإدارة العامة والتنمية، جامعة الجزائر.2020.

باللغة الأجنبية:

1. OECD (2020). *Digital Government Index: 2020 Results*. OECD Publishing, Paris. https://www.oecd.org/gov/digital-government-index.htm
2. UNDESA (2022). *United Nations E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government*. United Nations Department of Economic and Social Affairs. https://publicadministration.un.org/egovkb
3. World Bank. (2021). *Digital Economy for Africa Initiative (DE4A)*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/programs/all-africa-digital-transformation
4. Tapscott, D. (2015). *The Digital Economy: Rethinking Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence*. McGraw-Hill Education.
5. Kettunen, P. & Kallio, J. (2021). "Digital Transformation of Local Governments: A Systematic Review". *Government Information Quarterly*, Vol. 38(4).